

بسم الله
- الحوراني
- السيد محمد
- السيد زكريا
14
14

التاريخ : 2014/4/14
الرقم : 2014/4/14/349

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
عطوفة رئيس مجلس المفوضين المحترم

الموضوع : محاضر اجتماعات الهيئة العامة للاعوام 2011 و 2012 و 2013

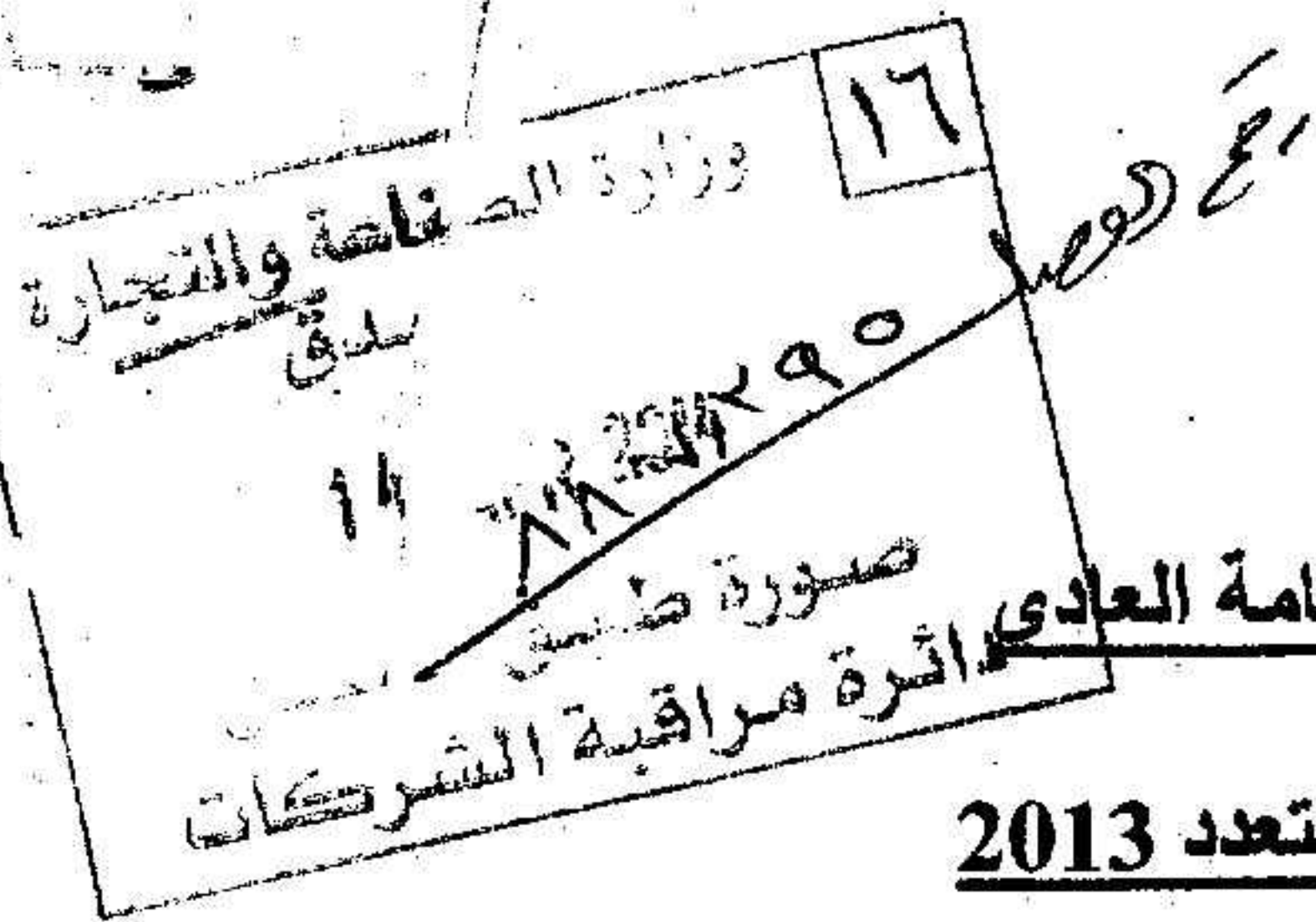
تحية واحترام ,,

بالإشارة للموضوع اعلاه وتلبية لمتطلبات الافصاح للشركات المساهمة والمتعارف
عليها , نرفق طيه محاضر اجتماعات الهيئة العامة العادي للشركة المتكاملة للنقل المتعدد
للاعوام 2011 و 2012 و 2013 والمنعقد بتاريخ 2014/4/7.

واقبلوا فائق الاحترام

المدير المالي
زيد الحوراني
المتكاملة للنقل المتعدد م.ح
Comprehensive
Multiple Transport Plc

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية / الديوان
14 نيسان 2014
الرقم المتسلسل : 4335
الجهة الختامية :
14



محضر اجتماع الهيئة العامة العادية للشركة المتكاملة للنقل المتعدد 2013

عملاً بأحكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، قامت الشركة المتكاملة للنقل المتعدد (م.ع.م) بتوجيه الدعوات للسادة المساهمين لحضور اجتماعات الهيئة العامة العادية وذلك ابتداء من صباح يوم الاثنين الموافق 2014/4/7 في قاعة النادي الأرثوذكسي في عمان.

وقد تم عقد الاجتماع برئاسة عطوفة السيد مخيمر أبوجاموس رئيس لجنة الإدارة المؤقتة وبحضور مدير عام الشركة السيد مؤيد أبو فرده ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد نضال الصدر، كما حضر الاجتماع مدقق الحسابات السادة المهنيون العرب لعام 2013 ممثلة بالسيد إبراهيم حموده.

في البداية رحب رئيس لجنة الإدارة المؤقتة بالحضور الكريم وأعضاء الهيئة العامة، كما رحب بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات ومدقق الحسابات، وإعطاء الكلمة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات الذي قام بدوره بإعلان النصاب القانوني للاجتماع على النحو التالي :

عدد الحضور 23 مساهم من أصل 634 مساهم يحملون عدد 23,349,220 سهماً بالأصالة وعدد 4,104,772 سهماً بالوكالة بإجمالي 27,453,991 سهماً، أي ما نسبته 91.51% من رأس مال الشركة المكتتب والمدفوع والبالغ 30,000,000 دينار أردني.

حضور 5 أعضاء من لجنة الإدارة المؤقتة من أصل 5 أعضاء.

حضور السادة المهنيون العرب مدققي حسابات الشركة ممثلة بالسيد إبراهيم حموده.

أعلن مندوب مراقب عام الشركات أنه تم التحقق من أن الشركة قد التزمت بأحكام المادة 144 و 145 فيما يتعلق بارسال الدعوات والاعلان عن هذا الاجتماع مؤكداً اكتمال كافة الشروط القانونية الملزمة لأعضاء الهيئة العامة وأعضاء لجنة الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة سواء حضروا أو لم يحضروا اعتماداً على المادة 183 من قانون الشركات، وطلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس اللجنة المؤقتة تعيين كاتب للجلسة و مراقبين اثنين لجمع وفرز الأصوات.

وزارة الصناعة والتجارة
مصدق

14 APR 2014

صورة طبق الأصل
داخلة مراقبة الشركات

قام رئيس لجنة الإدارة رئيس الجلسة بتعيين التالية أسماؤهم

السيد زياد الحوراني كاتباً للجلسة

السيد أمين الأخرس جمع وفرز الأصوات

السيد حمزه عوض جمع وفرز الأصوات

قام مندوب عام الشركات بالطلب من رئيس الجلسة تلاوة جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة العادي لعام 2013 .

قام رئيس الجلسة بتلاوة جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة العادي لعام 2013 وفتح باب النقاش على بنود الاجتماع (1-2-3-4-5-6-7-8) وكانت على النحو التالي .

كون الاجتماع تم مباشرة بعد الاجتماع لعام 2011 ومن نفس الحضور فإن جميع ما تم كان بحضور نفس المساهمين وعليه اعتبر ذلك بدل التلاوة .

قام مدقق حسابات الشركة لعام 2013 السيد ابراهيم حمودة بتلاوة تقرير عن البيانات المالية والحسابات الختامية لعام 2013 .

قام مندوب مراقب عام الشركات بفتح باب النقاش 14 APR 2014 مصدق

قام بالسؤال عن اسباب تخفيض قيمة تدني الحافلات في البيانات المالية لعام 2013 وهل المقصود من هذا الاجراء هو تخفيض قيمة خسائر الشركة .

واضاف بما ان خسائر الشركة بلغت اكثر من 100 % من رأس المال هل سوف يتم الدعوة لاجتماع هيئة عامة للنظر في هذا الموضوع وعمل تصفية للشركة .

فقام المدير العام بالرد على سؤال المساهم على النحو التالي :

ان السبب المباشر لتخفيض قيمة مخصص تدني الحافلات عائد لوجود حافلات اصبح صافي القيمة الدفترية لها (صفر) وبالتالي لا يوجد حاجة لبقاء المخصص الموجود لها من سنوات سابقة وان اجمالي خسائر الشركة اكثر من 100 % من رأس مال الشركة وليس الهدف من تخفيض المخصص تقليل الخسائر , وفيما يخص وضع الشركة اجاب المدير العام ان هذا الموضوع متروك لمجلس الادارة القادم وتطلعاته لتصويب اوضاع الشركة حيث ان هناك خطط مستقبلية لتصويب الوضع .

قام مندوب عام الشركات بالاجابة على الوضع القانوني للشركة بعد ان بلغت خسائر الشركة اكثر من 100% فقال ان الشركات تعطى مهلة محددة لتصويب اوضاعها في مثل هذه الحالات بحيث يتم عقد اجتماع من قبل مراقب عام الشركات مع مجلس ادارة الشركة وبعد ان يكون قد وجه لهم خطاب للاطلاع على خططهم المقدمة لتصويب اوضاعهم المستقبلية ويتم اعطائهم فرصة في اعادة هيكلة رأس المال او رفع رأس المال وبعد ان يقوموا بتصويب اوضاعهم وبناء على ما سبق يقرر مع الاخذ بعين الاعتبار مصلحة المساهم والغير المستفيد من الخدمة المقدمة من

الخدمة المقدمة من الشركة المملوكة من المساهمين و اضاف ان الجميع يعرف ان المساهم الاكبر هو حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وهي بالتاكيد مهتمة بالمساهمين والركاب ولا بد من انها سوف تقوم بوضع الحلول المناسبة . وفي مداخله سريعة من قبل المساهم هاني الحسامي سال نفس سؤال المساهم احمد حماد عن وضع الشركة من ناحية الاستمرارية وطلب اثبات السؤال في المحضر فأجابته مراقب عام الشركات بأنه تم تسجيله

في بداية حديثه قام بتقديم الشكر لرئيس اللجنة واعضاء اللجنة ومدير عام الشركة ولمندوب مراقب عام الشركات , واشاد بكلمة رئيس اللجنة الموجودة في التقرير السنوي لعام 2013 حيث اشار الى ان الرئيس قام بتشخيص دقيق لمشاكل الشركة والمصاعب والتحديات التي تواجهها الشركة واسبابها وانه (وضع الاصبع على الجرح مباشرة) حيث انك ذكرت موجه الكلام لرئيس اللجنة عن حرمان الشركة من الاعفاءات الضريبية والجمركية والدعم المالي المستحق للشركة على امانة عمان وقام بتذكير رئيس اللجنة بأنهم يعملون في الشركة ولمدة تزيد عن العامين فانني اريد اجابة من عطوفة رئيس اللجنة على هذه المواضيع كما طلب تسجيل مداخلته في محضر الجلسة .

فقام رئيس اللجنة بالرد على السيد امجد البكري على النحو التالي :
انني اعلمكم ان جميع ما تم ذكره من مشاكل او امور واجهتنا خلال فترة استلامنا لادارة الشركة قد قمنا ببذل جهود كبيرة لحلها حيث انني عملت مع اعضاء لجنة الامور المميزين وذو خبرات عالية ولكن عدم التعاون الذي واجهنا من قبل الجهات الرسمية المعنية اكبر من اي مجهود ومع هذا فانني متفائل بحل جميع مشاكل وهناك بصيص امل لنجاح هذه الشركة خصوصا بعد ان اصبح اكبر مساهمي هذه الشركة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والاهم ان يكون هناك نية من قبل الجهات الرسمية لحل هذه المشاكل وفي مداخله سريعة من المساهم هاني الحسامي طلب من رئيس اللجنة اعطائه سبب واحد يدعوه للتفاوض بمستقبل الشركة

فأجابته انه كان في الفترة الماضية مطلوب استمرارية تقديم خدمة النقل من الشركة وهذا ما تم وان لجنة الادارة قامت باداء عملها خلال فترة ادارتها بالشركة بكل امانة واخلاص .

وقال ان المتعارف عليه انه لا يوجد نقل في العام يتعرض لخسارة لانه من المعروف ان خدمة النقل تقدم مقابل ثمن وانما مشكلة الشركة هي اخطاء ادارة وبيروقراطية وشيء من الفساد وأيد كلام رئيس اللجنة بأن الامل موجود كون حكومة المملكة الاردنية الهاشمية هي الان المساهم الاكبر في الشركة وهي مالك رئيسي ولطالما ان الخدمة مطلوبة ونطلب تقليص البيروقراطية وتقليص الاطراف ذات العلامة واختصار تعامل الشركة مع جهة واحدة وليس عدة جهات من امانة وهينة وغيرها وليكن طرف واحد وليكن جهة من القطاع الخاص على سبيل المثال ان تسلم ادارة الشركة لادارة شركة جت حيث ان ادارة شركة جت ادارة ناجحة وأرجو تثبيت اقتراحي هذا في محضر الاجتماع .

8

وسأل رئيس اللجنة عن نوعية وطبيعة تعامل الامانة مع الشركة في فترة استلام اللجنة لإدارة الشركة وهل كان هناك تعاون من قبل الامانة معهم في دعم استمرارية عمل الشركة ومقارنة هذا التعامل مع تعامل الشركة مع الجهات الرسمية الاخرى فقام رئيس اللجنة بالاجابة بأن التعامل كان يتراوح بين مد وجزر اما الهيئة فلم تكن متعاونة مع الشركة نهائيا وحدث ولا حرج عن المشاكل .

قام المساهم بالتحفظ على ما ورد في البيانات المالية من رواتب الادارة العليا حيث انه تم صرف رواتب للمدير العام مبلغ مقداره (80,000) دينار وطلب تسجيل تحفظه في محضر اجتماع الجلسة .

قام مندوب مراقب عام الشركات بدعوة المساهمين للتصويت على تقرير مجلس الادارة والبيانات المالية لعام 2013 وبراء ذمة لجنة الادارة عن اعمالها لعام 2013 وانتخاب مدقق حسابات الشركة لعام 2014 وانتخاب مجلس ادارة جديد .

أ- قام اعضاء الهيئة العامة بالتصويت على البيانات المالية لعام 2013 حيث كانت نتائج التصويت على النحو التالي :

تم المصادقة على تقرير مجلس الادارة عن اعمال الشركة خلال السنة والخطا المستقبلية لها وتقرير مدققي الحسابات والميزانية السنوية وحساب الارباح والخسائر بنسبة 88.7% من الحضور وعدم المصادقة عليها بنسبة 11.3% من الحضور ..

ب- قام اعضاء الهيئة العامة بالتصويت على ابراء ذمة لجنة الادارة المؤقتة عن اعمالها عن عام 2013 وفق احكام القانون ووفق ما اطلعت عليه الهيئة العامة وبإجماع الحضور .

ت- تم فوز السادة المهنيون العرب بالتركية لعدم وجود اي مرشحين غيرهم .

ث- بعد انتخاب مجلس الادارة تم تخصيص 3 مقاعد لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية سنداً لأحكام

المادة 135 من قانون الشركات وما يتفق مع نسبة مساهمتها على ان لا تشترك بانتخاب باقي

الاعضاء وطلب مندوب مراقب عام الشركات من الحضور ضرورة التقيد باحكام المادة 136 عند

الترشح بحيث يكون عدد المرشحين حسب نسبة مساهمة الشركة فيما يخص الاشخاص

الاعتباريين وتملك الاسهم المؤهلة لأي مرشح .

5

وعليه تم ترشيح التالية اسمائهم

- 1- المساهم امانة عمان الكبرى لمقعد واحد .
 - 2- المساهم الشركة الاردنية للاستثمارات والاستشارات العامة لمقعد واحد .
 - 3- الشركة المتكاملة لتطوير الاراضي والاستثمار لمقعد واحد .
 - 4- المساهم مروان خيطان لمقعد واحد .
- وحيث انه لا يوجد مرشحين آخرين فقد فازو بالتزكية .

اية امور اخرى تقترحها الهيئة العامة لأدراجها على جدول الاعمال على ان تقرن بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الاسهم الممثلة في الاجتماع .
لم يتقدم اي احد من المساهمين باي اقتراح

مندوب مراقب عام الشركات

نضال الصدر

رئيس لجنة الادارة

مخير ابو جاموس

كاتب الجلسة

زياد الحوراني

وزارة الصناعة والتجارة
مصدق

14 APR 2014

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

للشركة المتكاملة للنقل المتعدد 2012

عملاً بأحكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، قامت الشركة المتكاملة للنقل المتعدد (م.ع.م) بتوجيه الدعوات للسادة المساهمين لحضور اجتماعات الهيئة العامة العادية وذلك ابتداء من صباح يوم الاثنين الموافق 2014/4/7 في قاعة النادي الأرثوذكسي في عمان.

وقد تم عقد الاجتماع برئاسة عطوفة السيد مخيمر أبو جاموس رئيس لجنة الإدارة المؤقتة وبحضور مدير عام الشركة السيد مؤيد أبو فرده ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد نضال الصدر، كما حضر الاجتماع مدقق الحسابات السادة المهنيون العرب لعام 2012 ممثلة بالسيد إبراهيم حموده.

في البداية رحب رئيس لجنة الإدارة المؤقتة بالحضور الكريم وأعضاء الهيئة العامة، كما رحب بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات ومدقق الحسابات، وإعطاء الكلمة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات الذي قام بدوره بإعلان النصاب القانوني للاجتماع على النحو التالي :

عدد الحضور 23 مساهم من أصل 634 مساهم يحملون عدد 23,349,220 سهماً بالأصالة وعدد 4,104,772 سهماً بالوكالة بإجمالي 27,453,991 سهماً، أي ما نسبته 91.51% من رأس مال الشركة المكتتب والمدفوع والبالغ 30,000,000 دينار أردني.

حضور 5 أعضاء من لجنة الإدارة المؤقتة من أصل 5 أعضاء.
حضور السادة المهنيون العرب مدققي حسابات الشركة ممثلة بالسيد إبراهيم حموده.

أعلن مندوب مراقب عام الشركات أنه تم التحقق من أن الشركة قد التزمت بأحكام المادة 144 و 145 فيما يتعلق بإرسال الدعوات والإعلان عن هذا الاجتماع مؤكداً اكتمال كافة الشروط القانونية الملزمة لأعضاء الهيئة العامة وأعضاء لجنة الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة سواء حضروا أو لم يظهروا اعتماداً على المادة 183 من قانون الشركات، وطلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس اللجنة المؤقتة تعيين كاتب الجلسة ومراقبين اثنين لجمع وفرز الأصوات.

قام رئيس لجنة الإدارة رئيس الجلسة بتعيين التالية أسماء
السيد زياد الحوراني كاتباً للجلسة
السيد أمين الأخرس جمع وفرز الأصوات
السيد حمزه عوض جمع وفرز الأصوات

14 APR 2014
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

قام مندوب عام الشركات بالطلب من رئيس الجلسة تلاوة جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة العادي لعام 2012 .

قام رئيس الجلسة بتلاوة جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة العادي لعام 2012 وفتح باب النقاش على بنود الاجتماع (1-2-3-4-5) وكانت على النحو التالي .

كون الاجتماع تم مباشرة بعد الاجتماع لعام 2011 ومن نفس الحضور فإن جميع ما تم كان بحضور نفس المساهمين وعليه اعتبر ذلك بدل التلاوة .

قام مدقق حسابات الشركة لعام 2012 السيد ابراهيم حمودة بتلاوة تقرير عن البيانات المالية والحسابات الختامية لعام 2012 .

قام مندوب مراقب عام الشركات بفتح باب النقاش

طلب من مجلس الادارة القادم دراسة وتصويب كافة التحفظات الواردة في تقرير مدقق الحسابات لعام 2012 .

قام بالاستفسار عن النفقة التي وردت في تقرير مدقق الحسابات لعام 2012 والخاص بوجود مؤشر على عدم قدرة الشركة في الاستمرار وماذا يعني هذا المؤشر من ناحية مالية .
قام المدقق السيد ابراهيم حمودة بالاجابة على استفسار المساهم بالقول انه في حال وجود خسائر متراكمة وصلت الى اكثر من رأس مال الشركة فإن هذا الشيء يعني مؤشر على عدم قدرة الشركة بالاستمرار ولا يعني عدم الاستمرار ولا تستطيع الشركة ان تكون قادرة او غير قادرة على الاستمرار , وهذا المؤشر يوضع في التقرير كي تقوم الادارة بوضع الخطة المستقبلية للخروج من هذا الوضع , وبسبب عدم وجود خطة مستقبلية قمنا بوضع تحفظنا على قدرة الشركة على الاستمرارية .

قام المساهم هاني الحسامي بتوجيه السؤال الى ادارة الشركة ومندوب عام مراقبة الشركات عن الاجراءات التي قامت بها لمعالجة هذا المؤشر .

فقام مندوب عام الشركات بالرد على المساهم بأن دائرة مراقبة الشركات سوف تقوم بالطلب من ادارة الشركة وحسب القانون بتقديم خطتهم وتصورهم للاجابة عن هذا التحفظ الوارد في تقرير المدقق , وسوف نقوم بدراسة تحفظهم وان كان هناك ما هو مقنع سوف نقوم باعطائهم فرصتهم لتصويب اوضاعهم مع العلم بان الجميع يعرف ما تمثله الشركة من اهميتها للجميع كونها العصب الرئيسي للنقل في مدينة عمان رضواحيها .

وفي مداخلة سريعة للمساهم هاني الحسامي افاد بأن خطة العمل خدمية وليست مالية .

قام في بداية حديثة بتقديم الشكر للجنة الادارة المؤقتة على النتائج الايجابية الواردة في البيانات المالية لعام 2012 بحيث وجود ارتفاع في الايرادات عام 2012 مقارنة مع عام 2011 وانخفاض في المصاريف التشغيلية متمثلة في مصاريف المحروقات والغسيل والصيانة والترخيص والرسوم والرواتب والاجور مع العلم بأن حافلات الشركة قامت بعمل نفس الترددات لعامي 2011 و 2012 علما بأنه لم يطرأ اي تغيير على اسعار المحروقات خلال عام 2012 وعليه فإنتي احيي الادارة ولجنة الادارة على هذا الانجاز .

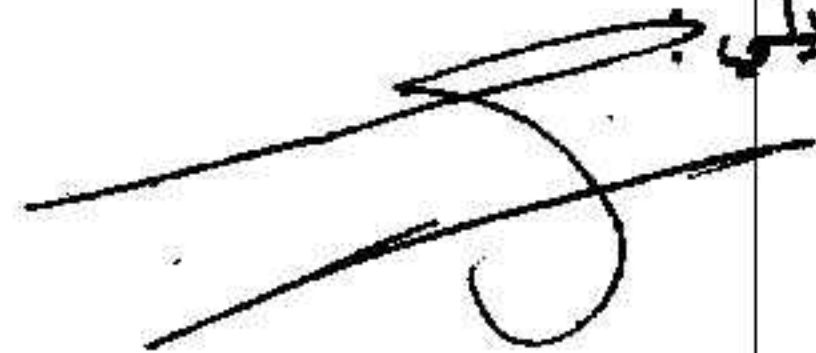
وطلب توضيح لبند القروض والالتزامات المالية تجاه البنوك والظاهرة تفاصيلها في البيانات المالية وخاصة فيما يتعلق بأوراق الدفع وهل هي بالدولار ام بالدينار , فإذا كانت بالدينار هل هي قرض ام اوراق دفع وهل نسبة الفائدة لهذه الاوراق صحيحة .

قام المدير المالي بالاجابة عن استفسار المساهم واخبره انها اوراق دفع بالدولار وان هناك خطأ مطبعي في كتابة النسبة لعام 2012 تم تصحيحه في جدول القروض لعام 2013 .

قام المساهم بالاستفسار عن المزايا والرواتب المستلمة من قبل لجنة الادارة المؤقتة خلال عام 2012 وطلب اعادتها الى صندوق عام الشركة وفقاً للقانون حسب اعتقاده وموجهاً ذلك لمندوب مراقب عام الشركات.

قام مندوب مراقب عام الشركات بالطلب من اكتب الجلسة تسجيل مداخلته وقام بالرد على المساهم من خلال قراءته لنص المادة 162 من قانون الشركات وقال (تحدد مكافئة رئيس واعضاء مجلس الادارة بحيث لا تتجاوز مبلغ 5000 دينار اذا كانت الشركة تبيع , اذا كانت الشركة تخسر يعطى كل عضو 20 دينار عن كل جلسة) و اضاف مندوب مراقب عام الشركات في حالة الشركة المتكاملة للنقل المتعدد هل هي رواتب ام مكافئات , ونطلب من ادارة الشركة توضيح حول طبيعة هذه المزايا فقام المدير العام السيد مؤيد ابو فردة بالاجابة وقال ان الرواتب والمكافئات التي صرفت لاعضاء مجلس الادارة المؤقتة كانت بموجب كتاب رسمي صادر عن مراقب عام الشركات مقابل اتعاب لجنة الادارة عن عملهم في الشركة وفي مداخلة سريعة قال المساهم هاني الحسامي ان هذا الكتاب مخالف للقانون .

ثم قام مندوب عام الشركات بطلب الحديث وقال ان المساهم يوجه السؤال لدائرة المراقبة ولي الحق بالرد عليه من خلال نص القانون والذي ينص على ما يلي :



المادة 167 والتي تحدثت عن استقالة عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو لم تتمكن الهيئة العامة من تشكيل مجلس إدارة (ونفس ما حدث في هذه الشركة) فعلى الوزير وبناءً على تنسيب مراقب عام الشركات تشكيل لجنة مؤقتة ويعين لها رئيساً ونائباً من بين أعضائها لتتولى إدارة الشركة والدعوة لاجتماع هيئة عامة في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تشكيلها لانتخاب مجلس إدارة جديد وبمنح رئيس اللجنة وأعضائها مكافئة على حساب الشركة وفقاً لما يقرره معالي وزير الصناعة والتجارة فإذا مكافئة رواتب لجنة الإدارة كانت متوافقة مع نص المادة رقم 167 من قانون الشركات وليست على نص المادة 162 .

وفي مداخلة جديدة قام المساهم هاني الحسامي بالقول ان الوزير اخطأ في القرار وخالف القانون ويجب ان يخضع الوزير للقانون فاجابه مندوب عام الشركات بان هؤلاء ليس من المساهمين وهم معينين تعيين ولا يوجد مخالفة في صرف هذه المبالغ وكان قرار الوزير متفق واحكام القانون سنداً للمادة 167 ومن حق المساهم تدوين ملاحظته ومن حق مراقب عام الشركات تدوين اجابته.

بند الانتهاء من اعمال مناقشة البيانات المالية والتقارير السنوي لعام 2012
قام مندوب مراقب عام الشركات بدعوة المساهمين للتصويت على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية لعام 2012 وبراءة لمة لجنة الإدارة عن اعمالها لعام 2012

أ- قام أعضاء الهيئة العامة بالتصويت على البيانات المالية لعام 2012 حيث كانت نتائج التصويت على النحو التالي :

تم المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن اعمال الشركة خلال السنة والخطة المستقبلية لها وتقارير المراقب الحسابي والميزانية السنوية وحساب الارباح والخسائر بنسبة 88.7% من الحضور وحكم المصادقة عليها بنسبة 11.3% من الحضور .

ب- تمت الموافقة ضمنياً على قيام السادة المهنيون العرب بتدقيق حسابات الشركة لعام 2013 وكونها معدة مسبقاً ولم يتم الاعتراض عليها من اي من المساهمين .

ت- قام أعضاء الهيئة العامة بالتصويت على ابراء لمة لجنة الإدارة المؤقتة عن اعمالها عن عام 2012 وفق احكام القانون ووفق ما اطلعت عليه الهيئة العامة وبإجماع الحضور .

مندوب مراقب عام الشركات

نضال الصير

رئيس لجنة الإدارة

مخير ابو جاموس

كاتب الجلسة

زياد الحوراني

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية
للشركة المتكاملة للنقل المتعدد 2011

عملاً بأحكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، قامت الشركة المتكاملة للنقل المتعدد (م.ع.م) بتوجيه الدعوات للسادة المساهمين لحضور اجتماعات الهيئة العامة العادية وذلك ابتداء من صباح يوم الاثنين الموافق 2014/4/7 في قاعة النادي الأرثوذكسي في عمان.

وقد تم عقد الاجتماع برئاسة عطوفة السيد مخيمر أبوجاموس رئيس لجنة الإدارة المؤقتة وبحضور مدير عام الشركة السيد مؤيد أبو فرده ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد نضال الصدر، كما حضر الاجتماع مدقق الحسابات السادة المهنيون العرب للأعوام 2013/2012 ممثلة بالسيد إبراهيم حمودة.

في البداية رحب رئيس لجنة الإدارة المؤقتة بالحضور الكريم وأعضاء الهيئة العامة، كما رحب بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات ومدقق الحسابات، وإعطاء الكلمة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات الذي قام بدوره بإعلان النصاب القانوني للاجتماع على النحو التالي:

عدد الحضور 23 مساهم من أصل 634 مساهم يحملون عدد 23,349,220 سهماً بالأصالة وعدد 4,104,772 سهماً بالوكالة بإجمالي 27,453,991 سهماً، أي ما نسبته 91.51% من رأس مال الشركة المكتتب والمدفوع والبالغ 30,000,000 دينار أردني.

حضور 5 أعضاء من لجنة الإدارة المؤقتة من أصل 5 أعضاء.
حضور السادة المهنيون العرب مدققي حسابات الشركة ممثلة بالسيد إبراهيم حمودة.

أعلن مندوب مراقب عام الشركات أنه تم التحقق من أن الشركة قد التزمت بأحكام المادة 144 و 145 فيما يتعلق بإرسال الدعوات والاعلان عن هذا الاجتماع مؤكداً اكتمال كافة الشروط القانونية الملزمة لأعضاء الهيئة العامة وأعضاء لجنة الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة سواء حضروا أو لم يحضروا اعتماداً على المادة 183 من قانون الشركات، وطلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس اللجنة المؤقتة تعيين كاتب للجلسة و مراقبين اثنين لجمع وفرز الأصوات.

قام رئيس لجنة الإدارة رئيس الجلسة بتعيين التالية أسمائهم

السيد زياد الحوراني كاتباً للجلسة
السيد أمين الأخرس جمع وفرز الأصوات
السيد حمزه عوض جمع وفرز الأصوات

وزارة الصناعة والتجارة
مصدق

14 APR 2014

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

قام مندوب مراقب عام الشركات بالإشارة الى أنه سيتم عقد 3 اجتماعات للهيئة العامة في هذا اليوم عن الأعوام 2011/2012/2013 على التوالي بنفس النصاب كون الحضور من المساهمين قاموا بالتوقيع على نفس ورقة الحضور.

قام رئيس الجلسة بتلاوة جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي لعام 2011 وفتح باب النقاش على بنود الاجتماع (1 و 2) من برنامج الدعوة لاجتماع الهيئة العامة لعام 2011 والخاص باقرار تقرير (قرار) لجنة الخبراء بتعديل البيانات المالية لعام 2011 وإبراء ذمة لجنة الادارة عن أعمالها خلال عام 2011.

قام مندوب أمانة عمان السيد نادر النجداوي بالأسف من نفسه وعن الممثلين لأمانة عمان بالتصريح عن عدم استلامه لتقرير لجنة الخبراء المتعلق بتعديل البيانات المالية لعام 2011 مضيفاً أنه يوجد خطأ إجرائي متعلق بإرسال الدعوات والتقارير عبر البريد وأفاد بعدم امكانية الاطلاع على تقرير بهذا الحجم وقراءته وبالتالي لن تتمكن من تحليله وإبداء الرأي فيه وهذا ينطبق على زملائي الحضور من ممثلي أمانة عمان.

ورداً على مندوب أمانة عمان السيد نادر النجداوي قال مندوب مراقب عام الشركات أن توجيه الدعوات لهذا الاجتماع وحسب القانون من مسؤولية إدارة الشركة وإننا قمنا بالاطلاع على الإجراءات التي اتبعتها الشركة بهذا الخصوص من خلال الإشعارات والبريد والإعلان بالصحف والإذاعة وتواريخ الإعلانات وتبين لنا التزام الشركة بالإعلان حسب الأصول وحسب التعليمات المعمول بها لهذه الاجتماعات وهو مطابق لما يتطلبه قانون الدعوة ومن ثم طلب مندوب مراقب عام الشركات من إدارة الشركة التأكيد على إرسالها لدعوات المساهمين.

وعليه قام المدير العام للشركة بالتأكيد على أن الشركة قامت بإرسال 634 دعوة بالبريد المسجل على عناوين المساهمين كما هي مثبتة في مركز إيداع الأوراق المالية وذلك قبل 15 يوماً من موعد الاجتماع طالباً من المساهمين مراجعة صناديق البريد الخاصة بهم لاستلام التقارير.

وضح مندوب مراقب عام الشركات أن حضوره الاجتماع ليس للدفاع عن أي طرف وأن مسؤولية إرسال الدعوات تقع على عاتق إدارة الشركة ودورنا هو التأكد من إجراءات إرسال الدعوات وهذا ما قمنا به وتأكدنا من صحة الإجراءات ومطابقتها لما هو مطلوب.



قام المساهم السيد مروان خيطان بإبداء الرأي حول الموضوع بأن أغلب المساهمين لا يقوموا بمراجعة البريد الخاص بهم لمدة أشهر مستشهدين على ذلك بنفسه.

وزارة الصناعة والتجارة
مصلحة

رد مندوب أمانة عمان العامة على السيد النجداوي بأن لو افترضنا أن الدعاوات قد أرسلت حسب الأصول فإتينا في أمانة عمان قمنا بمخاطبة الشركة مباشرة في هذا الخصوص ولم تصلنا حتى تاريخه، حيث قام المساهم هاني الحسامي بتأييد ما ذكره السيد نائير النجداوي بأن الدعاوات لم ترسل للمساهمين حسب قوله.

قام السيد مروان خيطان بتقديم اقتراح أن يقوم المدير العام أو المدير المالي بشرح أهم ما جاء في البيانات المالية لعام 2011 وإطلاع الحضور على القوائم المالية كونها الأهم في التقرير وتعكس بشكل ملخص ما جاء به وذلك حتى يتمكن الحضور من فهمه والتصويت عليه.

وعليه قام المدير المالي السيد زياد الحوراني بشرح أهم التعديلات التي قامت بها لجنة الخبراء على البيانات المالية لعام 2011، حيث ذكر السيد زياد أن لجنة الخبراء تكونت من ثلاثة مكاتب تدقيق مرخصة هم العباسي، والغلاييني، وأبوطوق، قامت بتقديم توصية من 18 نقطة أهمها إطفاء الشهرة حيث أن البيانات المالية التي تم ردها في اجتماع 2012/4/28 لم يكن فيها احتساب لقيمة الشهرة وكانت نتيجة توصيات لجنة الخبراء رفع خسارة الشركة المتراكمة من 16,740,408 دينار إلى 20,991,247 دينار والتقرير المقدم من لجنة الخبراء ملزم بالقانون.

قام مندوب مراقب عام الشركات بالطلب من كل من يريد الحديث بالتعريف عن نفسه حتى يتم إثبات مداخلته في محضر الاجتماع.

قام المساهم السيد أحمد حماد بالاستفسار عن تقرير عام 2011 فيما إذا كان يعتبر مصادقة على البيانات المالية المعدلة وما تضمنه من إطفاء للشهرة يعتبر إقرار باخطاء الإدارات السابقة بإدراج الشهرة في البيانات المالية للأجوام ما قبل 2011، وقد أشاد السيد أحمد حماد بقرار لجنة الخبراء لإطفاء الشهرة على مدة زمنية محددة حيث كان يجب

[Signature]

اتخاذ هذه الخطوة منذ فترات مالية سابقة مقدما الشكر للجنة الخبراء على هذا التعديل طالبا أن يتم تسجيل مداخلته في محضر الاجتماع.

قام المدير العام السيد مؤيد أبو فرده بالرد على استفسار السيد أحمد حماد أن الشهرة التي ظهرت في البيانات المالية نتجت عن شراء الشركة المتكاملة لشركات نقل أخرى، وحسب المعايير المحاسبية المعمول بها يتم إظهار الشهرة في البيانات المالية كون المبلغ المدفوع لشراء هذه الشركات أكبر من قيمتها المثبتة في بياناتها المالية عند الشراء علما بأن هذه الشركات تمتلك عقود حصرية في التشغيل على الخطوط.

وأضاف المدير العام للشركة أنه وبعد توقف الشركة أعمالها للأسباب المعروفة لدى الجميع فقد ظهرت حاجة ملحة لعمل تقييم للشركة بتلك الفترة، وأن المطلوب عمل اختبار تدني لأصولها وأهمها الحافلات التي تشكل النسبة العظمى من أصول الشركة، وقد قرر مجلس الإدارة العمل بإطفاء الشهرة على فترة 10 أعوام وبأثر رجعي وتم تطبيق ذلك على البيانات المالية 2014 واستمرار العمل باحتساب اطفاء الشهرة للأعوام اللاحقة 2012 و 2013.

قام المساهم السيد هاني الخسالي بمراقبة البشائر السريعة معقبا على الموضوع بأن قيمة الشركة تساوي صفر ولا فائدة مرجوة من استمرارية عملها.

قام المساهم أحمد حماد بتذكير اللجنة أن عملها لا يقتصر على ترتيب حسابات الشركة وعكس الوضع الحقيقي للشركة على البيانات المالية بل أن هناك أيضا مهمات أخرى منها التأكد من حصرية عمل حافلات الشركة على الخطوط التي تقوم الشركة بدفع بدل استثمار عنها بقيمة 778,800 دينار سنويا، مكررا سؤاله عن مبلغ شراء الشركات التابعة والبالغ 18 مليون لشركات قيمتها 7 مليون وهل مبلغ الشراء عادل ؟ خاصة أن أصحاب هذه الشركات المشتراة أصبحوا مساهمين في الشركة المتكاملة.

قام المدير العام بتصحيح المعلومة للمساهم أحمد حماد بأن المبلغ الذي ذكره 778,000 هو عن قيمة شراء رسوم وتصاريح 43 حافلة لشركة الطل وقد تم دفع المبلغ وتعامل محاسبيا حسب المعايير المالية بالاستهلاك السنوي (الاطفاء).

ثم قام المساهم أحمد حماد بتوضيح المقصود من مداخلته بأنه وحسب اعتقاده أن قيمة الشهرة حاليا هي صفر وطالب إدارة الشركة بإدراج قيمة الشهرة في البيانات المالية على أن تكون صفر.

كما قام المساهم بالانتقال مباشرة إلى لموضوع شراء الحافلات الصينية وما تعانيه من مشاكل فنية وقال إنه تم مناقشة الموضوع في اجتماعات الهيئة السابقة وتكلفة تشغيلها المرتفعة

قام المدير العام بالرد على المساهم بأن هذه الحافلات الصينية المذكورة يسأل عنها مجلس الإدارة السابق والذي تم شراؤها في عهده حيث انه تم مناقشة موضوعها سابقا في الاجتماعات المنصرمة وأن اللجنة لا دخل لها بشراء الحافلات.

قام مندوب مراقب عام الشركات بتذكير المساهمين حفاظا على استمرارية الاجتماع بوجوب الالتزام بجدول الأعمال متعهدا بفتح المجال للجميع بطرح الأسئلة والمناقشة لضمان سير الاجتماع بصورة منظمة ولن يتم انتهاء الاجتماع إلا بانتهاء جميع الأسئلة والنقاشات.

قام رئيس الجلسة بتذكير الحضور بأن مسؤولية لجنة إدارة الشركة تنحصر فقط منذ توليها مهام إدارة الشركة في منتصف عام 2011.

قام المساهم السيد منصور نيموط بطلب شرح عن الحافلات التي تسقط عن الجبل حيث ان هناك (30) حافلة سقطت عن الجبل , ولدى سؤاله عن مصدر المعلومات أجاب بأنها مستقاة من السائقين.

حيث أجاب المدير العام بعمود بطلب شرح عن الحافلات التي تسقط عن الجبل حيث ان هناك (30) حافلة سقطت عن الجبل , ولدى سؤاله عن مصدر المعلومات أجاب بأنها مستقاة من السائقين.

كما طلب المساهم الشيخ هاني الحسامي معرفة ما قامت به الإدارة لمعالجة الأخطاء إن وجدت.

وعليه قام المدير العام بالرد على الاستفسارات بأن الإدارة عملت منذ تسلمها على رفع جاهزية الحافلات العاملة فقاطعه المساهم هاني الحسامي متوجها على إدارة الشركة.

فقام المدير العام السيد مؤيد أبو فرده بتذكير المساهم هاني الحسامي بأنه قام بزيارة الشركة لشكرهم على جهودهم والأداء المتميز والناجح وقوله لو أن لجنة الإدارة استلمت الإدارة من البداية لكان وضع الشركة أفضل بكثير مما هي عليه الآن.

ثم قام مندوب مراقب عام الشركات بقطع الحديث عن المدير العام والطلب من الجميع التوقف عن الحديث وأن الاجتماع ليس للمساجلات وإنما لمناقشة جدول أعمال محددة.

قام مندوب الحكومة الأردنية الهاشمية السيد بسام الشخانة بتذكير الحضور بأن وضع الشركة حاليا صعب جدا وأن جميع مشاكل الشركة حدثت في فترات سابقة قبل استلام لجنة الإدارة المؤقتة لمهامها فيها كما عملت لجنة الإدارة المؤقتة على تصويب أوضاع الشركة قدر المستطاع ونحن هنا الآن لانتخاب مجلس إدارة جديد للقيام بالنهوض بهذه الشركة.

ش

وقام بتقديم توصية لمجلس الادارة القادم لعمل مراجعات لجميع امور الشركة السابقة من عقود وغيرها وعرض نتائج هذه المراجعات على اجتماع الهيئة العامة القادم.

وفي مداخلة أخرى من المساهم رامي جابر أفاد بأن الشركة للمتكاملة من أفضل شركات النقل في المملكة ولكن تقصير امانة عمان في دفع ما استحق لها من دعم أوصلها الى تعطيل قيامها بعملها على الوجه الصحيح.

ثم قام المساهم أحمد حماد باستفسار عن مشروع شئور وقام المدير العام بالرد على سؤاله بأن هذا الموضوع ما زال منظور لدى القضاء ولجان التحكيم وهو في مراحله الاخيرة.

قام السيد رامي محمد فتح الله عماشه وطلب التحدث عن تقرير لجنة الخبراء حيث قال أن المنهجية المتبعة في اطفاء الشهرة كان بسيطاً جداً وتقليدي وغير مطابق لمعايير المحاسبة الدولية التي ترتبط مع التدفقات النقدية لعمل اختبار تدني الشهرة، حيث كان سؤاله إذا كان بإمكان الشركة اعتماد جهة متخصصة لتقوم بتقييم جديد للشهرة مع الأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية المستقبلية.

و على فرض توصيت اللجنة الجديدة المقترحة الى نفس النتائج التي خرجت بها لجنة الخبراء فاننا نستطيع كمساهمين الاعتماد على تقرير لجنة الخبراء واعتباره تقرير موضوعي ومنطقي لقيمة الشهرة.

قام المساهم السيد ميشيل حلاق بتأييد اقتراح المساهم رامي محمد المتعلق بتكليف لجنة جديدة متخصصة لاعادة تقييم الشهرة ورد ما تم استهلاكه من قيمة الشهرة على موجودات الشركة كون المدقق تحفظ على قيمة الشهرة في البيانات المالية لعام 2011 و عام 2012 على التوالي.

واضاف السيد ميشيل أنه بالأصالة عن نفسه وبالنسبة عن مجموعة شركات أبوخضر يقر ويصادق على كل ما ذكر باستثناء ما يخص استهلاك الشهرة واقترح اعادة تبويبها في البيانات المالية من خلال رد مبلغ 6,536,232 دينار على موجودات الشركة.

فقام مندوب مراقب عام الشركات بالطلب من السيد ميشيل تأجيل الاقرار والتحفظ الى حين التصويت.

اشار السيد ثائر النجداوي مندوب امانة عمان بان قرار لجنة الادارة ملزم بحكم القانون لاجتماع الهيئة العامة ولا يحق للهيئة العامة رد هذا التقرير ولكن يحق للهيئة العامة عمل توصية لمجلس الادارة القادم ليقوم بتكليف جهة

مختصة لاعادة تقييم الشهرة وهذا الموضوع مهم بشكل جوهري بالنسبة لنا كإمانة عمان ونحن متضامنون في هذا الموضوع مع كل المساهمين الذين طالبوا بهذه اللجنة وفي حال تم الأخذ بهذه التوصية و تشكيل لجنة لهذا الغرض وقامت اللجنة بتقييم الشهرة بأقل من القيمة المقدرة من لجنة الخبراء عندها يجب اعادة النظر في العقود التي تم شراء الشركات بموجبها، وطلب السيد ثائر النجدادي اثبات توصياته وملاحظاته في محضر الاجتماع.

قام مندوب إمانة عمان المهندس عبدالرحيم وريكات بالحديث عن موضوع دعم الإمانة وعدالة الأجور الذي تطرق لها رئيس اللجنة من خلال كلماته في تقارير الأعوام 2011/2012/2013 حيث أفاد المهندس عبدالرحيم وريكات بأن رد الإمانة على هذه المواضيع يتلخص في النقاط التالية :

- بعد توقف الشركة عن تقديم خدمة النقل في منتصف عام 2011 جعل الإمانة في حل من أي اتفاق من الناحية القانونية، وبعد تدخل وزارة الصناعة والتجارة صاحب الولاية على الشركات المساهمة العامة قمنا بإيقاف العمل بالاتفاقية وطس الشفافية
- حتى تقوم الشركة بحل أزمة أعمالها فإمته الأمانة بتقديم قروض للشركة علما بأن الشركة تقوم بتقديم خدمة نقل الركاب ضمن اختصاص الإمانة وخارج اختصاصها.
- ان الإمانة تتعامل مع الشركة المتكاملة من خلال عدة عقود تشغيلية كما يوجد عقود باسم المتكاملة وملحق عقد اضافة الى عقود الشركات التابعة (آسيا / التوفيق / الظلال)، ولو أن إمانة عمان تعاملت مع كل شركة على حدا فإنها من الناحية القانونية سوف تصل الى الغاء كثير من هذه العقود حيث يوجد بند في هذه العقود ينص على أن اذا تم تشغيل أقل من 75 % من إجمالي الحافلات المتفق عليها فإن العقد يعتبر لاغيا.
- ومع أن إجمالي تشغيل الشركة للحافلات لا يصل الى 61 % من المتفق عليه في العقود وإذا أخذنا كل عقد على حدا فإن بعض العقود يتم تشغيل 10 % الى 15 % من العدد المطلوب تشغيله، وبرغم من تأثيره على خدمة النقل ضمن اختصاص الإمانة، أبتت الإمانة على سريان هذه العقود مع الشركة المتكاملة وشركاتها التابعة وذلك بانتظار تشكيل مجلس من مالكي الشركة الشركة الحقيقيين ليقوموا بالالتزام ببنود الاتفاقيات الموقعة وهذا التفاهم تم بالتفاهم ما بين مجلس الإمانة والأخوة أعضاء لجنة الإدارة المؤقتة المعينة من قبل وزارة الصناعة والتجارة لحين خروج الشركة من الأزمة التي تمر بها.
- كما ان الإمانة تقدم دعما آخر لجميع شركات النقل الملزمة بعقود تشغيل مع إمانة عمان متمثلا برسوم الاستثمار المدعوم بقيمته

ف

المتوقع وذلك بناء على الخدمات الإضافية التي سوف تقدمها الشركة لمستخدمي وسائل النقل ضمن اختصاص الامانة، وهذا الامر خصت به الامانة الشركة المتكاملة عن باقي المشغلين الآخرين.

- كما انه لا تقع على عاتق الامانة مسؤولية استهلاك حافلات الشركة الغير طبيعي للمحروقات حيث ان حافلات الشركة يوجد فيها مشاكل فنية.

وعليه أفاد المهندس عبدالرحيم وريكات ان امانة عمان تتحفظ على ما ورد في التقرير السنوي فيما يخص عدالة الاجور او أي شيء يتعلق باتفاقية الدعم.

قام السيد ميشيل الحلاق بتكرار مداخلته حول البيانات المالية لعام 2011 وأنه حسب نص القانون يتم اقرارها بعد عرضها على الهيئة العامة بعد موافقتها عليها وهناك حق مشروع لكل مساهم بالتحفظ على بند استهلاك الشهرة او رد قرار لجنة الخبراء الماليين .

كما اشار السيد مروان خيطان ان سبب تعثر الشركة يعود الى التقصير الواضح من قبل الجهات الرسمية الحكومية المعنية بالنقل داخل المملكة ونكر عدة نقاط لهذا القصور منها عدم توفر مواقف للباصات ازدحامات المرور وتأثيرها على التشغيل.

• بعد الانتهاء من مناقشة تقرير لجنة الخبراء قام مندوب مراقب عام الشركات بدعوة المساهمين للتصويت على بنود محاسبة مجلس الإدارة والممثل بقرار تقرير لجنة الخبراء عن عام 2011 ليتم بناء عليه تعديل الميزانية وحساب الارباح والخسائر وبراء ذمة لجنة الادارة عن أعمالها لعام 2011.

أ- قام أعضاء الهيئة العامة بالتصويت على تقرير لجنة الخبراء المعدلة لعام 2011

وكانت النتيجة :

تم اقرار تقرير لجنة الخبراء عن عام 2011 وتعديل الميزانية عن عام 2011 وحساب الارباح والخسائر تبعاً لذلك

والتوصية لمجلس الادارة القادم بإعادة دراسة ما تم بالتقرير وامكانية تعديله وفق ما يسمح به القانون ومعايير التدقيق بنسبة 88.7% من الحضور وتم التحفظ على التقرير بنسبة 11.3% من الحضور .

(Signature)

ب- قام أعضاء الهيئة العامة بالتصويت على ابراء ذمة لجنة الادارة الموقفة عن أعمالها خلال عام 2011 وفق احكام القانون ووفق ما اطلعت عليه الهيئة العامة وباجماع الحضور الذين يحملون 27,453,992 سهم أي ما نسبته 91.53 % من أسهم الشركة دون ابراء ذمة المجلس السابق لعام 2011 .

مندوب مراقب عام الشركات

نضال الصدير

رئيس لجنة الادارة

مخير ابو جاموس

مخير

كاتب الجلسة

زياد الحوراني

زياد

